UNIT 1
MICROECONOMICS
1.5 – MARKET STRUCTURE
الأقتصاد الجزئي
5.1 – بنية السوق

1.5.1 – المنافسة التامة (PURE (PERFECT) COMPETITION)

1.1.5.1 - فرضيات هذا النوع من الأسواق

1.1.1.5.1 – عدد كبير من الباعة و المشترين يتعاملون بحرية كبيرة

2.1.1.5.1 - سلع متجانسة ذات معايير موحدة

3.1.1.5.1 – معلومات كاملة حول العوامل التي تؤثر على عمل السوق

4.1.1.5.1 – لا يوجد سيطرة على السعر

5.1.1.5.1 – لا يوجد تنافس غير سعري

2.1.5.1 – منحنى طلب الشركات يكون مرن مرونة تامة أي (أفقي) و ذلك بسبب أن الأحداث الناتجة عن الشركات الفردية لا يمكن أن تؤثر في سعر السوق و بالتالي فإن الشركات في هذه الحالة هي آخذة للسعر و يجب أن تبيع عند سعر السوق و مع ذلك فإن منحنى طلب السوق ينحدر لأسفل و السبب في ذلك أن الصناعة ككل يجب تخفض الأسعار لكي تزيد المبيعات

3.1.5.1 – الشكل التالي يوضح منشأة في سوق تنافسي تنافس تام في الآجل القصير ، بالنسبة لتعظيم الأرباح أو تدنية الخسائر فإن الشركة توازن السعر (الأيراد الحدي ، أو الزيادات الثابتة في الأيراد الناتجة عن بيع وحدة واحدة في شركة في سوق تنافسي تنافس تام) و التكلفة الحدية . إذا كان السعر أقل من متوسط التكلفة المتغيرة فإن الشركة يجب أن تغلق لكي تحد من الخسائر . و سمة هذا النوع من الأسواق (سوق تنافسية تنافس تام) أنه سواء كان ذلك في الأجل الطويل أو الأجل القصير فإن منحنى الطلب المرن مرونة تامة يتطابق مع منحنى الإيراد الحدي و بالتالي فإن الطلب = السعر = الإيراد الحدي = الأيراد المتوسط

1.3.1.5.1 – MC = التكلفة الحدية

2.3.1.5.1 – ATC = متوسط التكلفة الكلية

3.3.1.5.1 – AVC = متوسط التكلفة المتغيرة

4.3.1.5.1 – MR_1 ، MR_2 ، MR_3 تعبر عن الأيراد الحدي

AR_1 ، AR_2 ، AR_3 تعبر عن الإيراد المتوسط

P_1 ، P_2 ، P_3 تعبر عن الأسعار البديلة

D_1 ، D_2 ، D_3 تعبر عن الطلب المستنتج

Q_1 ، Q_2 ، Q_3 تعبر عن الكميات المنتجة التي بينها علاقة

5.3.1.5.1 – النقطة A تعبر عن أقصى ربح عند سعر معطى P_1

6.3.1.5.1 – النقطة B تعبر نقطة التعادل (BREAKEVEN POINT) حيثما تكون التكاليف الثابتة و المتغيرة مغطاة بالكامل

7.3.1.5.1 – النقطة Q_3 تعبر عن كمية التوازن على الآجل الطويل

8.3.1.5.1 – النقطة C تعبر عن النقطة التي يجب على الشركة عندها إغلاق نشاطها لعدم قدرتها على تغطية التكاليف المتغيرة

9.3.1.5.1 – الأيراد الأجمالي (TOTAL REVENUE) (غير ظاهر في الشكل التوضيحي)= سعر البيع × الكميات المباعة و نجد أن منحنى التكلفة الأجمالية هو عبارة عن خط مستقيم ذو ميل موجب يبدأ من نقطة الأصل

10.3.1.5.1 – النقاط على منحنى التكلفة الحدية MC التي تمس النقطة C أو أعلى منها تعبر عن منحنى عرض الشركة في الأجل القصير (أي أنها النقاط التي تعبر عن المخرجات عند سعر معين) ، و تحت النقطة C فإن الشركة يجب أن لا تعمل و فوق النقطة B فإن الشركة تربح أرباح أقتصادية

11.3.1.5.1 – في الأجل القصير نجد أن سعر توازن الشركة سوف يكون معطى . من منطلق هذا السعر نجد أن الشركة تحدد المخرجات الأكثر ربحية ، و يكون سعر توازن الشركة مساوي لسعر توازن السوق الذي هو السعر الذي يتساوى عنده إجمالي العرض السوقي مع إجمالي الطلب السوقي

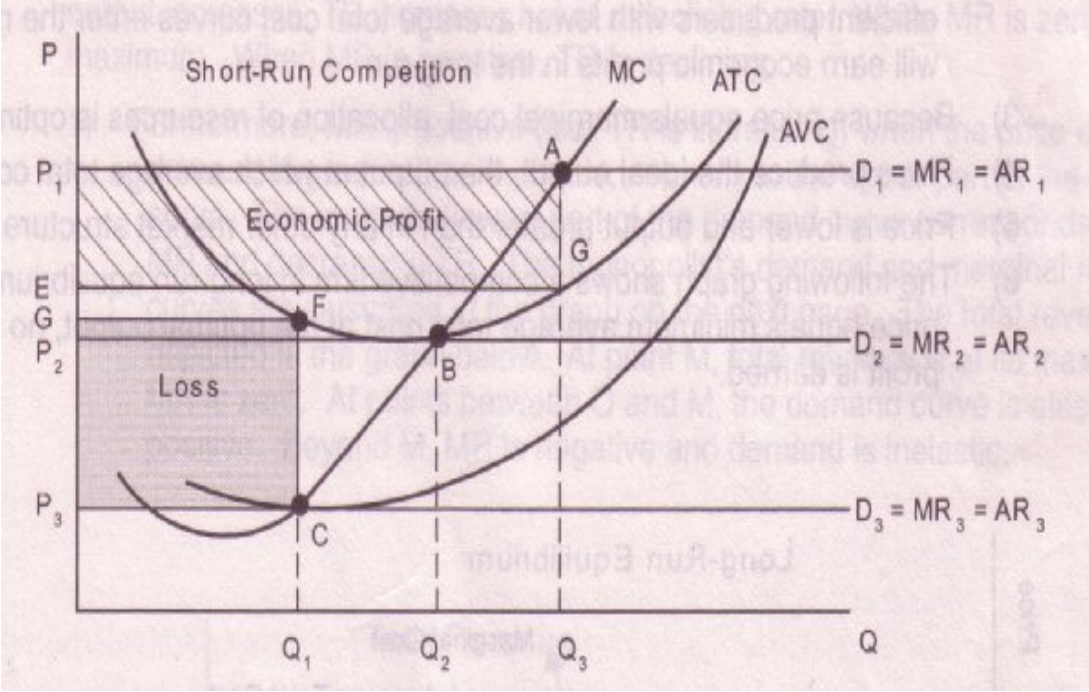

4.1.5.1 – تحليل الأجل الطويل

1.4.1.5.1 – في الرسم البياني السابق فإن الشركة تحصل على ربح أقتصادي قدره [(P_1-ATC) للوحدة الواحدة × Q_3 = مساحة الشكل P_1AGE] و ذلك عند منحنى الطلب D_1 و عند سعر P_1

أما في الأجل الطويل و بسبب توفر الأرباح الأقتصادية فإن العديد من الشركات سوف يدخلون السوق و في أخر الأمر فإن هذا يقود السعر إلى الأنخفاض إلى المستوى P_2 حيث لا توجد أرباح أقتصادية تحدث ، و إذا كان منحنى الطلب هو D_3 فإن الشركة سوف تحقق خسارة [(P_3 - ATC) للوحدة الواحدة × Q_1 = المساحة P_3GFC] و من هنا نجد ان الشركات سوف تترك الصناعة و في نهاية الأمر هذا يسبب أرتفاع الأسعار مرة أخرى إلى السعر P_2

2.4.1.5.1 – النظرية الأساسية تفرض أن كل الشركات ذات كفاءة متساوية و أن أدنى نقطة على منحنى متوسط التكلفة الكلية هي نفس النقطة لكل الشركات و بناءاً على ذلك عندما يكون دخول شركات جديدة سبباً في أن يكون السعر مساوياً للحد الأدنى من متوسط التكلفة الكلية فإن الشركات لن تربح أرباحاً أقتصادية و مع ذلك دخل السوق منتجين أكفاء ذوي منحنيات متوسط تكلفة كلية أدنى فإنهم سوف يكسبون أرباحاً أقتصادية في الأجل الطويل

3.4.1.5.1 – لأن السعر يساوي التكلفة الحدية فإن توزيع المصادر سوف يتميز بالربحية العالية

4.4.1.5.1 – الشركات تنتج المخرج المثالي أي الذي يكون متوسط التكلفة الكلية له الأقل

5.4.1.5.1 – على المدى الطويل السعر يكون الأقل و المخرجات أكثر من أي تركيبة سوق أخرى

6.4.1.5.1 - الرسم البياني التالي يبين توازن شركة تنافسية في الأجل الطويل ، و لأن السعر يساوي أدنى حد لمتوسط التكلفة الكلية عند أنتاج مخرجات ذات ربحية عالية فإنه لا توجد أرباح أقتصادية محققة

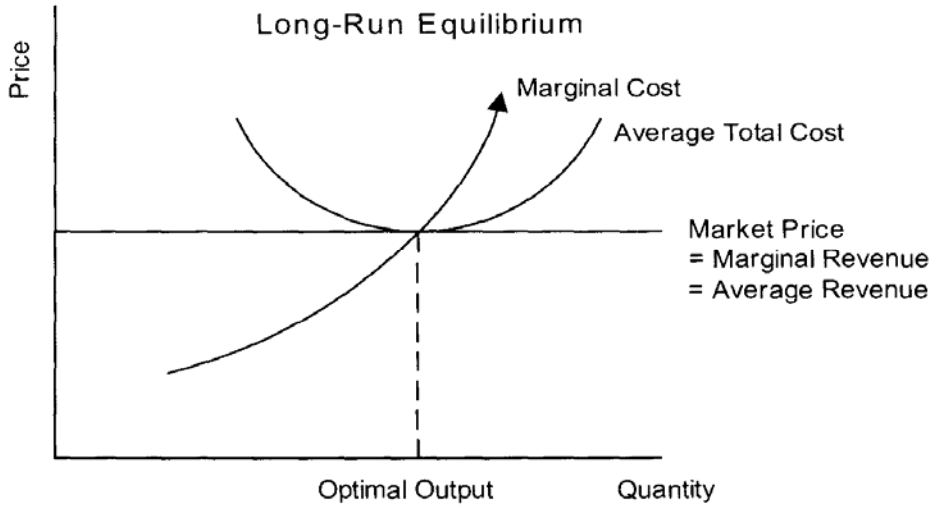

2.5.1 – الأحتكار التام (PURE MONOPOLY)

1.2.5.1 – فرضيات هذا النوع من الأسواق

1.1.2.5.1 – شركة واحدة منتجة

2.1.2.5.1 – منتج فريد في نوعه لا يوجد له بدائل

3.1.2.5.1 – الحد من الدخول للشركات الأخرى

4.1.2.5.1 – تحكم ذو أهمية في السعر

5.1.2.5.1 – أعلانات الشهرة

2.2.5.1 – يكون إنحدار منحنى الطلب سالب بسبب أن المحتكر يجب أن يخفض الأسعار لكي يزيد المبيعات ، يقع الأيراد الحدي (MR) تحت منحنى الطلب و يكون أيضاً ذو أنحدار سالب

3.2.5.1 – بسبب أن الإيراد الحدي الذي يعبر عن التغير في الأيراد الكلي (TR) يتناقص كلما زادت الوحدات المنتجة فإن الأيراد الكلي سوف يزيد و لكن بمعدل متناقص و عندما يصل الأيراد الحدي إلى صفر فإن الأيراد الكلي يكون عند أقصى حد له و عندما يكون الأيراد الحدي سالب فإن الأيراد الكلي ينخفض

1.3.2.5.1 – علاوة على ما سبق فإن الأيراد الحدي يكون موجب (الأيراد الكلي يزيد) عندما تكون مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد الصحيح و هذا الوضع عادي في الجزء العلوي من منحنى الطلب و الجزء الأدنى (الغير مرن) من منحنى الطلب يقابل إيراد حدي سالب و أيراد كلي متناقص ، و منحنيات الطلب و الأيراد الحدي الخاصة بالمحتكرين موضحة بالأشكال التالية ، و منحنى الأيرادات الكلية موضح بعد هذا المقطع حيث إذا نظرنا وجدنا أنه عند النقطة M يكون الأيراد الكلي عند أقصى حد و يكون الأيراد الحدي مساوياً لصفر و عند النقاط بين كلاً من O و M فإن منحنى الطلب يكون مرن و الأيراد الحدي يكون موجب و بعد النقطة M فإن الأيراد الحدي يكون سالب و الطلب يكون غير مرن

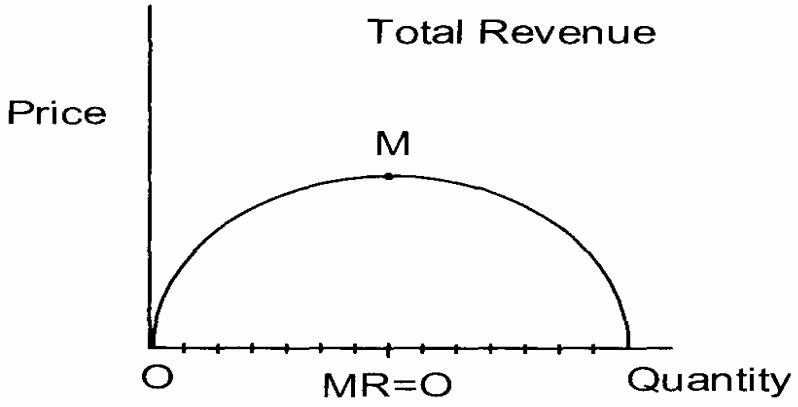

4.2.5.1 – لغرض تعظيم الربح فإن الشركة يجب أن توازن الأيراد الحدي و التكلفة الحدية بأستثناء أن السعر اقل من متوسط التكلفة المتغيرة و التي نسميها حالة الأغلاق

5.2.5.1 – الدخول المحدود في السوق يجعل المحتكر أن يحقق أرباحاً أقتصادية في المدى الطويل في ظل تكاليف منخفضة بشكل كافي و طلب ملائم

6.2.5.1 – زيادة الأسعار عن التكلفة الحدية و بالتالي فإن المصادر تكون تحت التوزيع

7.2.5.1 – عندما تنتج الشركة أقل من الحجم الأمثل للمخرجات فإن العواقب الأقتصادية للأحتكار هو أن المستهلكين سوف يكون لديهم القليل من السلع بأسعار مرتفعة أكثر من أسعار المنافسة التامة

8.2.5.1 – السعر يكون أعلى و المخرجات تكون أقل من مثيلاتها في ظل المنافسة التامة

9.2.5.1 – الرسم البياني التالي يقارن بين الأحتكار و المنافسة التامة و نجد أن المحتكر في وضع أن يكون الأيراد الحدي مساوى للتكلفة الحدية (النقطة M) سوف يكتسب ربح أقتصادي في المدى الطويل (المساحة $P_M AGE$) و بالنسبة للمنافس سوف يجعل P_C (الأيراد الحدي في المنافسة التامة) مساوي للتكلفة الحدية (النقطة

C) و لا يكتسب أي ربح أقتصادي على المدى الطويل ، علاوة على ذلك $P_C C$ هو عبارة عن منحنى الطلب لشركة تنافسية تنافس تام حيث تجد أن منحنى طلب المحتكرين ينحدر لأسفل

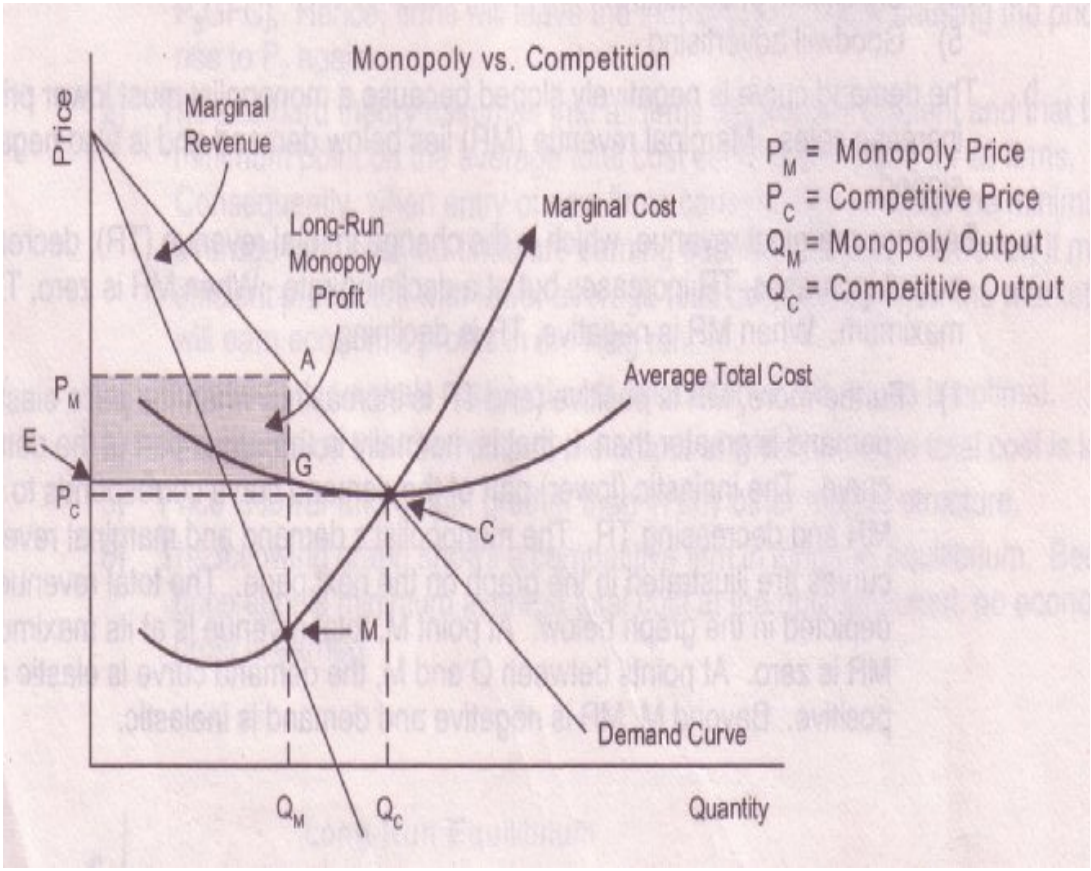

10.2.5.1 – الأحتكار الطبيعي (NATURAL MONOPOLY)

الأحتكار الطبيعي يحدث عندما يتم السماح لمورد واحد فقط للدخول في السوق نتيجة للظروف الأقتصادية و التكنولوجية
و نجد أن العديد من العمليات نكون في حاجة إليها للحصول على سلعة ذات تكاليف و أسعار منخفضة (وفورات الحجم تكون كبيرة) و بالتالي فإن فإن متوسط التكاليف على المدى الطويل للطلب المقابل يتضائل عندما تحتوى الصناعة على شركة منتجة واحدة

3.5.1 – المنافسة الأحتكارية (MONOPOLISTIC COMPETITION)

1.3.5.1 – فرضيات هذا النوع من الأسواق

1.1.3.5.1 – عدد كبير من الشركات التي تتعامل بشكل بدون تنسيق

2.1.3.5.1 – سلع مميزة

3.1.3.5.1 – دخول سهل نسبياً للسوق

4.1.3.5.1 – بعض التحكم في الأسعار
5.1.3.5.1 – منافسة غير سعرية كبيرة

2.3.5.1 – ينحدر منحنى الطلب أنحدار سالب و الأيراد الحدي يقع أسف الطلب و ينحدر أيضاً أنحدار سالب و بالأضافة لذلك نجد أن منحنى الطلب أقل في سالبية الأنحدار (أكثر مرونة) بالنسبة للأحتكار التام
منحنى الطلب سوف يكون أقل أنحداراً (أكثر مرونة) إذا لم يكن منتج الشركة مختلف أختلافاً كبيراً أو إذا كان المنتج يتعامل فيه الكثير من المنافسين

3.3.5.1 – لغرض تعظيم الربح فإن الشركة يجب أن توازن الأيراد الحدي و التكلفة الحدية بأستثناء أن السعر اقل من متوسط التكلفة المتغيرة و التي نسميها حالة الأغلاق

4.3.5.1 – من الممكن أن تحقق الشركات خسائر أو أرباح أقتصادية في الأجل القصير عند الموازنة بين الأيراد الحدي و التكلفة الحدية
و في الأجل الطويل فإن الشركات تميل إلى إكتساب ربع عادي و ليس ربح أقتصادي و السبب في ذلك هو دخول و (خروج) المتنافسين للسوق عندما تحدث الأرباح أو (الخسائر) تكتسب أو تتحقق ، و الميل لنقطة التعادل في الأجل الطويل موضح في الشكل التالي حيث نجد أن الشركة تصل لنقطة التعادل (أي تربح أرباح عادية) عندما يكون منحنى متوسط التكلفة الكلية في حالة تماس مع منحنى الطلب عند أنتاج مخرجات تتوازن عندها الأيراد الحدي مع التكلفة الحدية

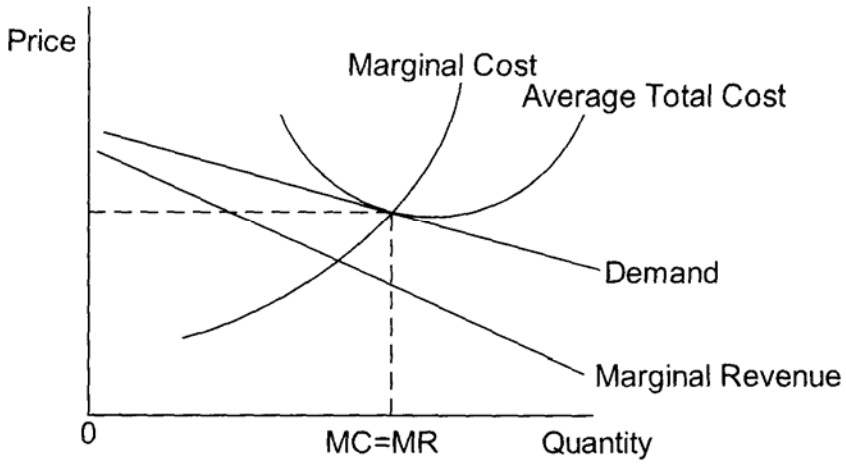

5.3.5.1 - زيادة الأسعار عن التكلفة الحدية و بالتالي فإن المصادر تكون تحت التوزيع
6.3.5.1 - زيادة السعر عن متوسط التكلفة الكلية مؤشر لعدم الكفاية الأنتاجية (أي أن المنتج لا يصل إلى إدنى مستوى لتكلفة الوحدة)
7.3.5.1 – عندما تنتج الشركات أقل من الأنتاج الأمثل و الصناعة تدار بواسطة عدد من الشركات قليل جداً فإن هذه الشروط في الغالب تشير إلى فاقد المنافسة الأحتكارية
8.3.5.1 - السعر يكون أعلى و المخرجات تكون أقل من مثيلاتها في ظل المنافسة التامة
9.3.5.1 – المنافسة الغير سعرية لها عدة أوجه منها أن تأخذ شكل المنتج المميز من حيث (أختلاف الماركات و الأنواع و الجودة) أو تأخذ شكل المنتج المطور (ذهنياً ، بإضافة تحسينات المنتج) و من الأوجه التي تجعل المنافسة غير سعرية أيضاً الدعاية

والأعلان حيث أن تكثيف الأعلان على ماركة معينة لـه عظيم الأثر في المنافسة الغير سعرية

1.9.3.5.1 – بنظرة عابرة على الدعاية والأعلان نستطيع القول أنه عبارة عن عملية تيسيير تطوير الأسواق الأحتكارية و هو عبارة عن فاقد ، و بإلقاء نظرة أخرى على الدعاية و الأعلان نجد أنها تعزز المنافسة و بالتالي الكفاءة و ذلك بالأفصاح عن المعلومات لجمهور المستهلكين

4.5.1 – أحتكار القلة (OLIGOPOLY)

1.4.5.1 – فرضيات هذا النوع من الأسواق

نجد أن نموذج أحتكار القلة أقل تحديداً من الأسواق الثلاثة الماضية و لكن الفرضيات التالية هي الفرضيات الأكثر شيوعاً لهذا النموذج

1.1.4.5.1 – شركات قليلة العدد ، حيث أن القرارات الخاصة بالمنافسين لا تمر بدون ملاحظة

2.1.4.5.1 – المنتجات يمكن تمييزها (مثال ذلك السيارات) أو تعييرها (مثال ذلك الصلب)

3.1.4.5.1 – الأسعار تميل إلى الجمود بسبب الأتكال المتبادل بين الشركات

4.1.4.5.1 – الدخول للسوق صعب بسبب عوائق الدخول و التي من الممكن أن تكون

1.4.1.4.5.1 – طبيعية مثل أرتفاع التكاليف الخاصة بالأنتاج

2.4.1.4.5.1 – مختلقة مثل الأعلان المتطور و براءات الأختراع

2.4.5.1 – تحليل المدى القصير و المدى الطويل غير محدد و ذلك بسبب كل شركة على الشركات الأخرى

3.4.5.1 – جمود السعر الموجود في أسواق أحتكار القلة من الممكن توضيحه بشكل جزئي بنظرية منحنى الطلب المنكسر (KINKED DEMAND CURVE THEORY) و التي تقول بأنه كنتيجة لأستجابة المتنافسين للتغيرات في الأسعار بواسطة أحدى الشركات في صناعة ذات أحتكار قلة فإن منحنى الطلب لأحد المتنافسين في سوق أحتكار قلة يميل للأنكسار

1.3.4.5.1 - إذا كان أنخفاض السعر بواسطة المحتكر في سوق أحتكار القلة لا يلائم الشركات الأخرى فإن هذا المحتكر سوف يستحوذ على نسبة أكبر من السوق و إذا كان الأنخفاض في السعر يلائم الشركات الأخرى فإن نسبة قليلة من السوق سوف يستحوذ عليها هذا المحتكر

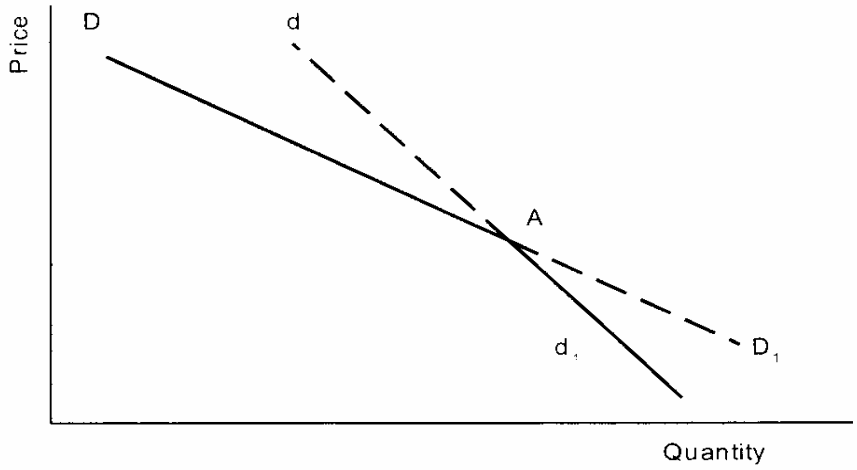

في الشكل السابق DD_1 هو منحنى طلب الشركة عندما لا يستجيب المتنافسون للتغير في السعر الحالي (A)

dd_1 هو منحنى طلب الشركة عندما يتناسب التغير في السعر مع أي متنافس

Dd_1 هو منحنى طلب الشركة عندما لا يستجيب المتنافسون للزيادة في السعر الحالي و لكن يستجيبون لإنخفاض السعر

4.4.5.1 – القيادة السعرية (PRICE LEADERSHIP)

القيادة السعرية تتواجد بشكل نموذجي في الصناعات الأحتكارية أحتكار قلة ، فنجد أنه تحت القيادة السعرية تغير السعر يعلن عنه أولاً بواسطة الشركة الرئيسية في الصناعة ، فبمجرد أن يتكلم القائد فإن أي شخص أخر في الصناعة يجب أن يتلائم مع السعر المفروض من قبل القائد

5.4.5.1 – التكتل (الكارتل) (CARTEL)

التكتل يحدث تتوحد مجموعة من الشركات الأحتكارية أحتكار قلة معاً و ذلك بغرض تثبيت الأسعار ، و نجد أن هذه الممارسة غير قانونية إلا إذا كانت على مستوى الأسواق العالمية ، و مثال ذلك الكارتل الدولي للألماس DeBeers أستطاع الحفاظ على أسعار السوق الخاصة بالألماس لعدة سنوات بالأندماج في تكتل يشمل أغلب المصادر المنتجة الرئيسية للماس

6.4.5.1 – المقاطعات الجماعية (GROUP BOYCOTT)

المقاطعات الجماعية من الممكن أن تؤثر على حجم الطلب و السعر ، المقاطعة هي مجهود مخطط لإلغاء العمليات التجارية مع مورد معين

7.4.5.1 – من الصناعات الخاصة بإحتكار القلة هي صناعات الحديد و الصلب و صناعة السيارات

5.5.1 – أحتكار الشراء (MONOPSONY)

1.5.5.1 - أحتكار الشراء هو تركيبة سوقية تكون فيها مشتري واحد فقط لكل الباعة الموجودين في السوق و بمعنى أخر أن كل الباعة يجب أن يبيعوا لمشتري واحد

2.5.5.1 – بالنسبة للبائع في سوق أحتكار شراء نجد أن تكلفة المصدر الحدية تفوق على معدل سعر المصدر الحالي و السبب في ذلك أنه عند إعطاء منحنى عرض ينحدر لأعلى فإن وحدات المصدر الأضافية من الممكن الحصول عليها فقط بدفع معدل سعر أكبر لكل وحدات المصدر و مثال ذلك العمل ، و على النقيض من ذلك الشركة في ظل المنافسة التامة تدفع مقدار ثابت لقاء الحصول على وحدة واحدة و ذلك بسبب إن أستهلاكها ليس بالكبر الكافي لكي يؤثر في السعر

1.2.5.5.1 – مثال ذلك ، لو كان لدينا العامل الأول بأجر $10 و لكن للحصول على العامل الثاني يجب أن ندفع $11 و بالتالي فإن تكلفة المصدر الحدية = $12 = ($11 + $1) و هي الزيادة عن العامل الأول) و هذا يجعلنا في حاجة أن ندفع لكلا العاملين نفس الأجر لكي نلغى عدم رضاء العامل الأول

2.2.5.5.1 – مشتري المصادر يجب أن يوظف مصادر أخرى أضافية في الأنتاج حتى يتساوى أيراد الناتج الحدي مع تكلفة المصدر الحدية و من هنا فإن البائع في سوق أحتكار الشراء يعظم ربحه بأن يوازن بين إيراد الناتج الحدي و تكلفة المصدر الحدية

3.2.5.5.1 – التقاطع بين كلاً من منحنى تكلفة المصدر الحدية المنحدر لأعلى و منحنى إيراد الناتج الحدي المنحدر لأسفل يحدد كمية التوازن أما بالنسبة للسعر فأنه يتحدد بواسطة الأشارة إلى منحنى العرض و بالتالي كما هو موضح في الرسم البياني التالي الخاص بسوق أحتكار الشراء فإن البائع في سوق أحتكار الشراء (M) سوف يدفع اقل سعر و سوف يشتري أقل كمية من المصدر و سوف ينتج أقل أنتاج بالنسبة لسوق المنافسة الكاملة (C)

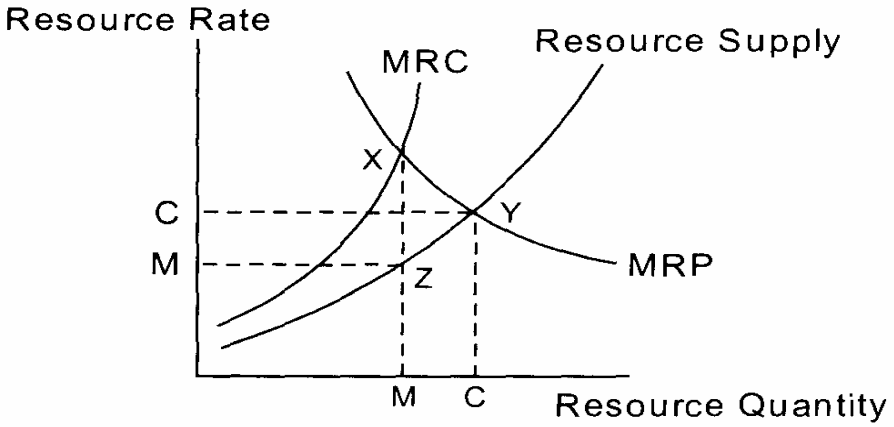

3.5.5.1 - أحتكار الشراء يمكن أن يتواجد في الجماعات المنعزلة

4.5.5.1 – تكلفة النقل المنخفضة تخفض من قوة أحتكار الشراء بسبب البعد حيث أن المشترين من الممكن أن يسافروا إلى الأسواق المحلية بكفاءة أكثر

5.5.5.1 – بخصوص المشتري الوحيد للعمل (مثال ذلك تواجد شركة وحيدة في المدينة) فإن الأتحادات من الممكن أن تساعد على تغيير و خلق أتزان لقوة المستوظف الوحيد (الشاري الوحيد للعمل) . و نجد أن الأتحادات من حيث التأثير تكون بمثابة بائع محتكر للعمل للشاري المحتكر في سوق أحتكار الشراء ، و تحت هذا النوع من الأحتكار الثنائي (BILATERAL MONOPOLY) فإن الأجر (السعر) يتحدد بالتفاوض بين المحتكر الشاري الوحيد و المحتكر البائع الوحيد

6.5.5.1 – قوانين الحد الأدنى للأجور من الممكن أن تخفض من قوة أحتكار الشراء و ذلك بسبب أن صاحب العمل سوف يكون مجبوراً على دفع أعلى أجر و أيضاً سوف يحتفظ بنفس العدد من العاملين

6.5.1 – معدل التركيز (CONCENTRATION RATIO)

معدل التركيز عبارة عن نسبة مخرجات صناعة معينة التي أنتجت بواسطة أكبر أربع شركات في الصناعة ، و نجد أن الدراسات الأحصائية دائما تعتمد على هذا المعدل كمقياس لقوة الأحتكار في السوق بالنسبة لصناعة معينة ، أحد عيوب معدل التركيز أنها لا تقيس حصة القوة السوقية عندما تحتوي الصناعة على عدد قليل من الشركات و في هذه الحالة سوف نشير إلى مؤشر هيرفيندال

1.6.5.1 - مؤشر هيرفيندال (HERFINDAHL INDEX)

و هو يساوي مجموع مربع الأسهم السوقية للشركة الواحدة في صناعة معينة ، و نجد أنه كلما ذادت قيمة هذا المؤشر كلما كان كبرت قوة الشركة في السوق لهذه الصناعة و تعبير أخر عن هذا المؤشر أنه يقيس مدى حجم الشركات بالنسبة للسوق و يعتبر مؤشر لكمية المنافسة بين الشركات

7.5.1 – الضرائب (TAXES)

1.7.5.1 – رسوم الترخيص (LICENSE FEE) هي الضريبة المقطوعة التي يجب على الشركة أن تدفعها لكي تعمل و نجد أن هذه الرسوم لها تأثير في الأجل القصير و الأجل الطويل على الشركة

1.1.7.5.1 – التأثير في الأجل القصير (SHORT RUN EFFECT) : الضريبة ترفع متوسط التكلفة و لكن لا تغير التكلفة الحدية و بناءاً على ذلك فإن قرارات مخرجات الشركات تبقى بدون تغيير

2.1.7.5.1 – التأثير في الأجل الطويل (LONG RUN EFFECT) : في الصناعات التنافسية نجد أن الشركات لا يحصلون على أرباح بعد الضريبة ، و بعض الشركات يترك الصناعة ، و سعر الصناعة يكون عالى و إجمالي مخرجات الصناعة بوجه عام يكون قليل

2.7.5.1 – ضريبة الأرباح (PROFITS TAX) هذه الضريبة لا تغير من معادلات الأيراد أو التكلفة الخاصة بالشركة و هذا ينطوي على أن تعظيم أرباح ما قبل فرض الضريبة هو أيضاً تعظيم لأرباح ما بعد الضريبة و بالتالي فأن المخرج الأكثر ربحية للشركة غير قابل للتغيير من حيث ربحيته

3.7.5.1 – ضريبة الوحدة (PER UNIT TAX) : و من أمثلة هذه الضريبة ، ضريبة المبيعات (SALES TAX) ، الرسوم (EXCISE) ، الضريبة على القيمة المضافة (VALUE ADDED TAXE) و هذا النوع من الضرائب يخلق فرق بين سعر الطلب و السعر الذي تقبضه الشركة و التاثير هنا هو تخفيض في الأيراد الحدي و تكون ردة فعل الشركات هي تخفيض الكمية المنتجة و ذلك بتحريك منحنى التكلفة الحدية لأسفل

4.7.5.1 – القرارات الحكومية (GOVERNMENTAL ACTION) أحياناً تكون ضد المنافسة بالكيفيات التالية :

1.4.7.5.1 – حماية كلاً من براءة الأختراع و حقوق الطبع و العلامة التجارية و الأسم التجاري

2.4.7.5.1 – دعم الأسعار و مثال ذلك دعم السلع الزراعية أو سقف الأسعار و مثال ذلك معدلات المنفعة
3.4.7.5.1 – ترخيص محطات التيليفيزيون و الراديو
4.4.7.5.1 – التعريفات الجمركية ، الأنصبة المأخوذة على الأستيراد ، و أنواع الحظر الأخرى على حرية وصول المنتجين الأجانب للأسواق المحلية
5.4.7.5.1 - التكاليف التي تنشأ عن القوانين الحكومية
6.4.7.5.1 - مدى كبر عدد الشركات التي تنتفع بالأنفاق الحكومي يكون ضد مبدأ المنافسة

ينتهي بحمد الله المبحث الخامس من جملة أربعون مبحثاً لننهي الجزء الأول لشهادة المحاسب الأداري المعتمد CMA و لكن على كل طالب أن يلاحظ أن لا يعتمد على المراجع العربية إلا بهدف الفهم و حفظ النقاط الرئيسية التي نحتاجها مثل الأساسيات و البديهيات العلمية ثم بعد ذلك عليه الأعتماد على المراجع الأنجليزية و ذلك بغرض تقوية الناحية اللغوية لديه لأن الأمتحان باللغة الأنجليزية و على ذلك الغرض من هذه المذكرات المساعدة في الفهم و مقارنتها بالمصطلحات الأنجليزية لتسهيل القراءة ، ولا ننسى أن عامل الفهم هو العامل الأهم ولا يوجد ما يجبرك أن تحفظ و لكن هم يريدون منا أن نفهم لكي نبدع
و لا تنسى أن سياسة المعهد هي أن تجعل الطالب لا يعتمد على مصدر معين أو مراجعات معينة و هذا يعني أنه يجب أن ننوع من مصادرنا في المدارسة و ما أدرجناه هنا هو عبارة عن النقاط التي وضعها المعهد نفسه
و ما أريد أن أنبه عليه أيضاً أن كتب جليم لن تكون كافية بدرجة مائة بالمائة لذلك نحن في حاجة إلى المطالعة و الأعتماد على أكثر من مصدر و من المصادر التي أرشحها لكم أيضا مجموعة IMA LEARNING SYSTEM التي يصدرها المعهد نفسه و ذلك بقدر الأستطاعة
و يجب أن نعرف أن جميع الأسئلة بحلولها في كتب جليم أو كتب المعهد نفسه تحتوى على بعض المواد العلمية التي يتم الأشارة لها في حل السؤال دون الأشارة لها في شرح الموضوع محل الدراسة و لقد راعيت بقدر الأمكان أضافة هذه الملاحظات في صلب الموضوع لكي يكون الموضوع شامل و عام
و من ملاحظاتي أيضاً أن أغلب الأسئلة الموجودة في كتب جليم هي من تأليف الناشر نفسه دون الأعتماد على الأسئلة التي وردت فعلياً في أمتحان السي أم أيه و هذا أيضاً يجب أن نأخذه في الأعتبار .